ادارة كرميان
دراسة في الجغرافيا الأدارية

د. ابراهيم قاسم درويش البالاني*

الملخص:

تعنى الجغرافيا الادارية بدراسة الخطوط التي تفصل بين الاقسام الداخلية للدولة على المستوى القومي والمحلي، وكون تلك العملية من صنع الانسان ،فانها تشكل احدى الظواهر البشرية التي تدخل في اطار الجغرافيا البشرية وتحديدا الجغرافيا السياسية. تتناول هذه الدراسة ادارة كرميان احدى الادارات الرئيسة في اقليم كردستان العراق ،التي ظهرت عام 2006 بخريطة ادارية خاصة، مالبث ان طرأت عليها تغيرات مستمرة.لذا يركز الدراسة في الاجابة عن السؤال الاساسي المتمثل في اثر العوامل الجغرافية في تنظيم هيكلية الخريطة الادارية في ادارة كرميان، وللوصول لذلك فقد تم دراسة تطور الخريطة الادارية و العوامل الموثرة فيها لمنطقة الدراسة، وتحديد المشكلات التي تعاني منها، ووضع خريطة مقترحة لها.

الكلمات الدالة : الجغرافيا الادارية، الجغرافيا السياسية، ادارة كرميان.

Abstract:

The administrative geography concerns about the study of lines that separate between the internal parts of a country on the national and the local levels, which present one of the branches of the political geography. The study covers Garmin administration as on of the main administrator in the Kurdistan Regional Government (KRG), in which a special administrative map emerged in 2006. Therefore, the study attempts to answer the affective factors at the administrative map in the scope of the study, and the problem that it suffers from, then providing the proposed map for the area of the study.

*كلية التربية – جامعة كرميان ، ibraheem.qasim@garmian.edu.krd

تمهيد:

تهدف منظورات دولة ما بعد الحرب الباردة، الى اعادة هيكلية البنى الكلاسيكية (التقليدية) في عملية تيسير امور الحكم، عبر برامج اكثر استدامة، تسعى الى ارضاء متطلبات السكان، واشراكهم في صنع السياسات المحلية وقراراتها ، وعلى نحو خاص عند ما يتعلق بتخطيط الاقليم الجغرافي الخاص بهم و ادارتها. من خلال التحول في البنية المؤسساتية المتمثلة بجدلية التمركز واللامركزية.

ويعنى الجغرافيون بالحدود الادارية بوصفها مسائل مكانية، اذ يشير الجغرافي البريطاني بيترهاجيت (ان الجغرافيين ينشغلون برسم الحدود على مستويات متعددة، وادنى مستوى هو الحدود الادارية الداخلية للدولة، التي تعنى بالاحتياجات المحلية و ادارات الحكومة التي تتعامل يوميا مع السكان)[1]. وتلبي الجغرافيا التعامل مع ممارسات الدولة اليومية، التي ترتبط باعادة احياء الدولة على المستوى المحلي، من خلال اعادة تشكيل القنوات المؤسساتية القائمة على التمثيل عبر فاعلين ومؤسسات.

ان التعاطي مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عراق ما بعد 2003 ، يستلزم اعادة هيكلة خارطته الادارية على نحو عام واقليم كردستان على نحو خاص ، بما يحقق تشكيل نظام اداري – مؤسسي يعمل على تضاعف الارتباطات بين مختلف المستويات المحلية و الاقليمية ما دون الدولة.

تتناول هذه الدراسة إدارة كرميان احدى الأدارات الرئيسة في اقليم كردستان العراق، التي ظهرت عام 2006، بخريطة ادارية خاصة، ما لبث ان طرأت عليها تغيرات مستمرة .

وهذا يقودنا الى طرح مشكلة الدراسة ،التي تتمحور حول اثر العوامل الجغرافية في تنظيم هيكلية الخريطة الادارية في منطقة الدراسة، التي لم تشهد استقرارا، على الرغم من المدة الزمنية لنشأة ادارة كرميان وتطورها. وانعكاس ذلك في مشكلات اعادة التوزيع الاجتماعي للمكان.

وللأجابة عن المشكلة الرئيسة ،فقد تم طرح الفرضيات الآتية : –

1- ارتبط تشكيل الخريطة الادارية في منطقة الدراسة، بالجغرافيا السياسية للعراق واقليم كردستان في مرحلة ما بعد عام 2003 و على نحو خاص المادة (140) من دستور العراق الدائم عام 2005 .

2- اثرت المتغيرات الجغرافية – الأدارية والاقتصادية الداخلية، في اقليم كردستان العراق في تشكيل المورفولوجية الخارجية للخريطة الادارية في منطقة الدراسة.

3- لايستند تشكيل الخريطة الادارية الى التوازن في الحجم السكاني واسس تقليل التفاوت الاجتماعي والتدفقات الاقتصادية.

اهداف الدراسة:

1- التعريف باهمية الجغرافيا الادارية.

2- العوامل المؤثرة في الخريطة الادارية بمنطقة الدراسة.

3- ابراز اشكال الحدود الادارية ودرجة اندماجها بمنطقة الدراسة.

4- تحديد المشكلات التي تعاني منها الخريطة الادارية بمنطقة الدراسة واقتراح البدائل المكانية لها.

منهج الدراسة:

تتنوع مناهج البحث في الجغرافيا السياسية على نحوا كبير، مما يتيح للباحث فيه امكانية اختيار المناهج الاكثر ملائمة للظاهرة المدروسة ، وسعيا للوصول لنتائج اكثر دقة ، فقد تم اعتماد المناهج الأتية في دراسة وتحليل الخريطة الادارية في منطقة الدراسة وعلى النحو الأتي:-

1- المنهج التاريخي : يدرس نشأة الدولة او جزءاً منها وتطورها السياسي في ضوء الاحداث التاريخية التي مرت بها[2]،وتم استخدام هذا المنهج لاظهار كيفية تطور الخريطة الادارية في منطقة الدراسة.

2- المنهج الوظيفي: يهتم بدراسة الوظيفة الداخلية للدولة من خلال تحليل واجبات الدولة المتمثلة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية وتشريع القوانين وتطبيقها لتحقيق اهدافها[3]. وقد اتاح هذا المنهج في اظهار قوة الجذب والطرد لمنطقة الدراسة، مابين حكومة المركز والاقليم، والتي اثرت في تشكيل المورفولوجية الخارجية للخريطة الادارية فيها.

3- المنهج الاقليمي: يتيح هذا المنهج دراسة الدولة ككل او جزء منها في التركيب الاقليمي للتباينات المساحية التي تتالف من المقومات الطبيعية والبشرية، تم توظيفه في بيان اثر المقومات الجغرافية في اشكال التقسيمات الادارية وانماط الحدود ومشكلاتها.

4- المنهج المورفولوجي : يركز هذا المنهج على التركيب والنمط والذي اطلق علية هارتشون بالتركيب الداخلي للدولة، على نحو يركز على المشكلات والظواهر ضمن مستويات ما دون الدولة، مثل التصويت وكيفية اتخاذ القرار[4]، على نحو ساهم في دراسة التراكيب الادارية وعناصر القوة والضعف في الخريطة الادارية لمنطقة الدراسة.

منطقة الدراسة :

تقع منطقة الدراسة في الجزء الجنوبي الشرقي من اقليم كردستان العراق بين دائرتي عرض (″33 و 35) شمالا وخطي طول (41° ،44°) شرقا. اذ تحدها من الشمال محافظة السليمانية و محافظتا صلاح الدين وديالى من الغرب والجنوب على التوالي، في حين تمثل حدودها الشرقية الحدود الدولية مع جمهورية ايران الاسلامية بمسافة (153كم^2) ينظر خريطة (1).

خريطة (1): موقع منطقة الدراسة بالنسبة لأقليم كردستان والعراق

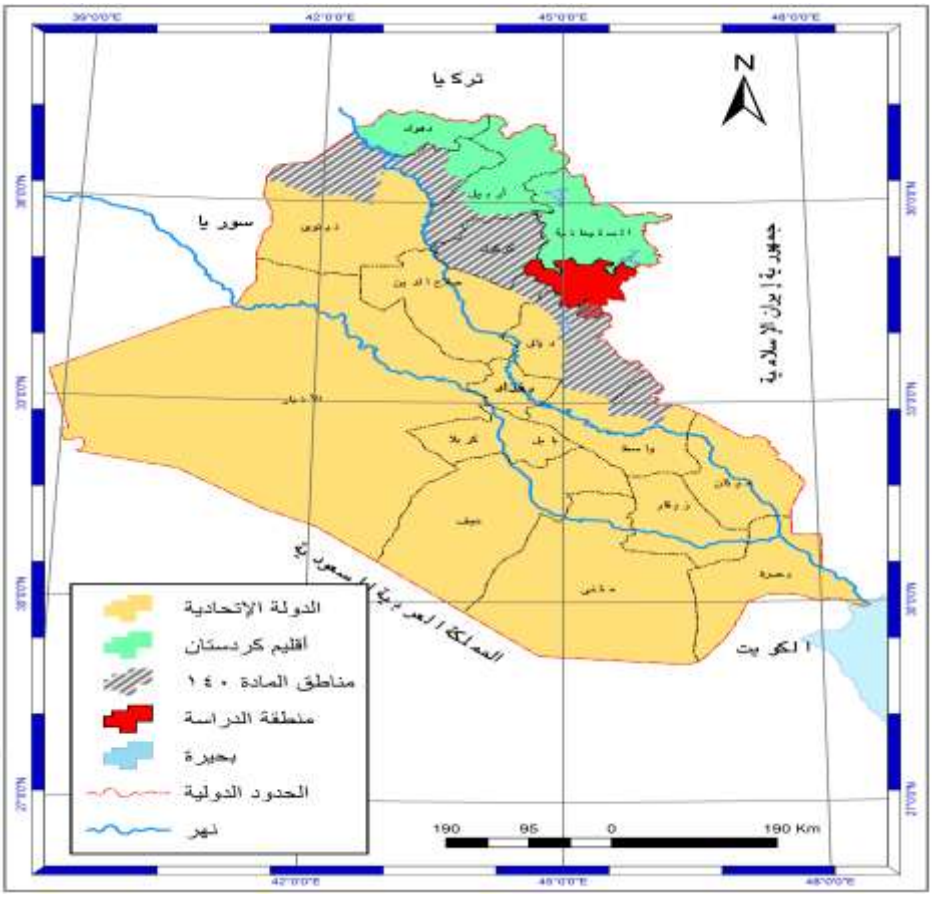

المصدر:عمل الباحث اعتمادا على: حكومة اقليم كردستان،وزارة التخطيط، المديرية العامة لأحصاء السليمانية، الخريطة الأدارية لمحافظة السليمانية وادارة كرميان، شعبة (GIS)، 2016.

وتشغل منطقة الدراسة مساحة (6829 كم^2) وهو مايشكل نسبة (9,2 %) من اجمالي مساحة اقليم كردستان، اذ تتكون من ثلاث اقضية* رئيسة هي ، كلار و كفري و خانقين فضلا عن عشر وحدات ادارية اخر بمستوى ناحية.

مفهوم الجغرافيا الادارية

تعنى الجغرافيا الادارية بدراسة الخطوط التي تفصل بين الاقسام الداخلية للدولة على المستوى القومي (national level) والمستوى المحلي (local level)[5]. وكون تلك العملية من صنع الانسان ، فانها تشكل احدى الظواهر البشرية التي تدخل في اطار الجغرافيا البشرية وتحديدا الجغرافيا السياسية .اذ تركز على دراسة فاعلية التقسيم الاداري و مدى تحقيقه لمصالح السكان، و دراسة القوانين المؤثرة في التقسيم الاداري واتخاذ القرار فيه وهو انعكاس للتطور التاريخي لبناء الدولة، الذي يرتبط بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية[6].

فا لجغرافيا الادارية هي محاولة لايجاد تصنيف وظيفي للوحدات الادارية والاقاليم الادارية في الدولة، التي تتحكم بها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،على نحو يحدد مكانتها ضمن الخريطة السياسية للدولة، تحت فعل قوة الجذب والطرد، انطلاقا من المسافة المطلقة و الافتراضية لموقعها من صانع القرار، وعلاقات التبعية او المنافسة ضمن التسلسلات الهرمية للتركيبة السياسية للدولة في ادارتها الداخلية.

منظور الجغرافية السياسية للتقسيمات الادارية

اصبحت صنع السياسة وتطبيقها اكثر تعقيدا، ليس في النواحي الخارجية والدفاعية فحسب، بل ايضا السياسيات الداخلية، لكون الدولة الحديثة هي بنية شديدة التعقيد مؤلفة من عدة انظمة تحتاج الى الانسجام فيما بينها.

وترتبط الجغرافيا ارتباطا وثيقا بنظرية الفلسفة الاجتماعية، فركزت على تحليل العلاقة بين الهياكل السياسية للوحدات الدولة الداخلية واقتصادها في سياقها التاريخي . و لاسيما مع التحول الكبير الذي شهده تحليل الحدود الجغرافية من الحدود الدولية الى مجالات من النطاقات المكانية والأدارية داخل الدولة[7]. اذ ان المسارات الحداثوية في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس ، تمضي نحو التاكيد على المسائل المتعلقة بالحكم، التي تواجه الدول في ادارتها وتنظيمها لاقاليمها.اذ يتطلب تأمين الشكل المادي للدولة ،ادارة وحداتها المكانية بشكل متكافىء، من خلال تنظيم المجموعات السكانية، وبالتركيز على الاختصاص الاقليمي لها، الذي يمثل طبيعة التقسيمات الادارية البنية الفوقية لذلك التخصص.كما يؤمن الحكم على المستوى الاقليمي ، بدلا من السيطرة على الاطراف ، الى دمج تدريجي لمختلف الفئات الاجتماعية دون تدخل الدولة العنيف[8].

ويعطي الاطار الاقليمي من منظور الجغرافيا السياسية الامكانية بممارسة السلطة من قبل مؤسسة ادارية تلحق بالسلطة المركزية، تكون مؤطرة بقوانين تتحكم بالبنى الاقتصادية و الاجتماعية

للمكان، ومعالجة السياسات غير المتكافئة في المجالات المختلفة داخل اقاليم ووحدات الدولة، التي تتراوح بين سياسات لتجديد المناطق الحضرية في جزء منها او ضمن الاطار الوطني التي تتوجه نحو اراضي الدولة وسكانها[9].

كما ان تكريس نشوء الدولة وتطورها، لابد ان يتوافق مع البنى السياسية للتوجة العالمي ،اذ ان صورة الفضاء المكاني الاجتماعي العالمي حاليا فسيفساء معقد، من نقاط ومستويات ومقايس واشكال ذات الطبيعة، متعددةالأقاليم، متعددة المركز، نتيجة لجغرافيات العولمة[10]. مما يجعل القرارات السياسية ذات البعد الجغرافي، سواء المؤسسات من المستوى المحلي او الاقليمي اكثر جدوى ،فالصيغ التي تقسم الوظائف السياسية الى عدة مستويات هي اكثر نجاحا من المركزية .وذلك لطبيعة الدولة العصرية، التي تعمل مؤسساتها من خلال دوائر محددة في بنية هرمية، تجعل اللامركزية في الادارة اكثر كفاءة وفاعلية من سياسة اصدار القرارات من مركز الدولة البعيد[11].

يشير (هينري ليظنيظر) بان المكان مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي ، يحدث كون الدولة تمثل فاعلا اساسيا فية ، اذ ينتج المكان من خلال الزمن والتغيرات التي تؤثر في مجالات عدة[12]. ومنها طبيعة الهياكل الادارية.وبغية اعادة انتاج المكان اداريا، فان المضي نحو اللامركزية الادارية تمثل الخطوة الاكثر نجاحا لتحقيقه، من خلال الانصاف في توزيع الدخل والخدمات على المستوى الاقليمي والمحلي في الدولة .

تطور الخريطة الادارية لمنطقة الدراسة

يرتبط اقليم كردستان العراق بالتقسيمات الادارية التي مر بها العراق خلال السيطرة العثمانية والبريطانية، ثم النظامين الملكي والجمهوري، ففي القرن التاسع عشر الميلادي ضم سنجق شهرزور (كركوك) ستة اقضية واثنتاعشرة ناحية ومنها قضاء صلاحية (كفري) الذي ضم ناحية قرتتبة و (158) قرية[13]. في حين وقعت قضاء خانقين ضمن ولاية بغداد .وقسم الاحتلال البريطاني العراق على اربع عشرة متصرفية (لواء) ومنها لواء كركوك الذي ضمت اربعة اقضية تقع بضمنها قضاء كفري والتي ضمت خمس نواحي منها مركز القضاء (كفري) و قلعة شيروانة و كذلك لواء ديالى الذي ضم اربعة اقضية كان قضاء خانقين احدها مع خمس نواحي منها هورين و شيخان وقورتتو[14].

وعلى امتداد الحكم الملكي في العراق (1921–1958) والذي طبق نظام الألوية، لم يتغير تقسيم الوحدات الادارية في منطقة الدراسة عما كانت علية ابان الاحتلال البريطاني للعراق. باستثناء استحداث ناحية سرقلعة عام 1927 و ناحية بيباز (باوة نور) عام 1937.

وخلال الحكم الجمهوري الذي اصدر قانون المحافظات عام 1959 وحتى عام 1991 ، فقد طرأت تغيرات رئيسة في توزيع الوحدات الادارية في منطقة الدراسة. اذ تم استقطاع قضاء كفري بنواحيها من محافظة كركوك و الحاقها بمحافظة ديالى ، واستحداث قضاء كلار عام 1970 التي تم استقطاعها من محافظة كركوك ايضا و الحاقها بمحافظة السليمانية في عام 1975. فضلا عن استحداث قصبة رزكاري (صمود) عام 1988 لتجميع بقايا المؤنفلين فيها التي اصبحت فيما بعد تعرف بناحية رزكاري[15].

يشكل عام 1991 ، المرحلة الرئيسة لاعادة الهيكلية الادارية في اقليم كردستان العراق، الذي ارتبط بظهور خط حظر الطيران (36) وتشكيل حكومة الاقليم التي ضمت ثلاثة محافظات هي اربيل والسليمانية و دهوك فضلا عن ادارة كركوك، الذي ضم اربعة اقضية هي جمجمال و كلار وكفري الى جانب قضاء دربنديخان التي اصبحت مركزاً لادارة كركوك في اقليم كردستان[16]، في حين بقيت الاقضية الاخرى تحت الادارة المركزية في بغداد.

اتاحت التغيرات في بنية النظام السياسي في عراق ما بعد عام 2003، العديد من التحولات ولاسيما في الجغرافيا الادارية والاقتصادية في اقليم كردستان، ومنها استحداث ادارة كرميان عام 2006 التي ضمت اقضية جمجمال وكلار و خانقين وكفري، فضلا عن قضاء دربنديخان التي اصبحت مركزا لادارة كرميان ينظر خارطة (2).

وفي عام 2007 ، تم نقل مركز ادارة منطقة الدراسة من قضاء دربنديخان الى قضاء كلار لكون الاخيرة اكثر توازنا من حيث الموقع الجغرافي بالنسبة للوحدات الادارية التابعة لمنطقة الدراسة، فضلا عن حجمها السكاني. كما تم فك ارتباط قضاء جمجمال عن ادارة كرميان في عام 2011 ، نتيجة للاعباء الادارية التي تقع على سكان القضاء و ادارتها، لبعدها لاكثر من (107) كم عن مركز ادارة منطقة الدراسة والمتمثلة بقضاء كلار. على نحو اصبحت ادارة كرميان تضم ثلاثة اقضية وعشر نواحي، ينظر خريطة (3).

العوامل المؤثرة في الخريطة الادارية لمنطقة الدراسة

تتوقف هندسة الخرائط الإدارية في اي رقعة جغرافية على المقومات التي تدخل في تركيبها، اذ تتفاعل العوامل الطبيعية مع قرارات السلطة المحلية في تشكيل تلك الهندسة ،وتحاول الدراسة هنا

عرض موجز لاهم العوامل المؤثرة في الخريطة الادارية في منطقة الدراسة _ثم تفصيلها في فقرة اخرى_اهمها:-

1. الموقع الجغرافي:

يتسبب الموقع الجغرافي للاقليم السياسي اوالمنطقة الادارية في صنع اشكاليات مختلفة، ولا سيما عندما يقع في منطقة تماس بين اقليمين جغرافيين ضمن الدولة الفيدرالية،وتشكل منطقة متنازعة عليها.

خريطة (2): منطقة الدراسة عام 2006

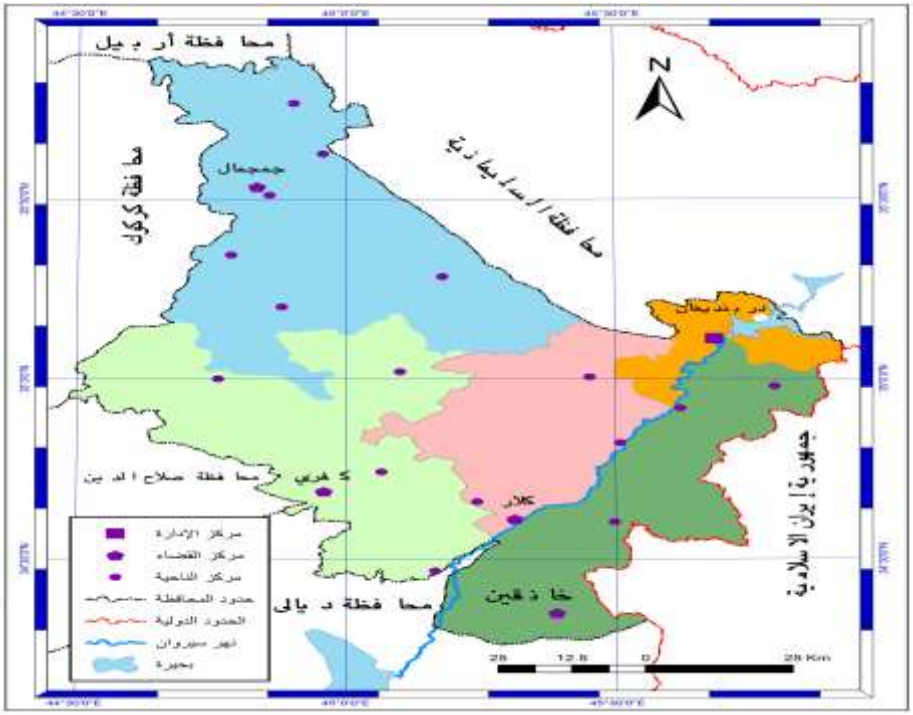

المصدر:عمل الباحث اعتمادا على: حكومة اقليم كردستان، وزارة التخطيط، المديرية العامة لأحصاء السليمانية، الخريطة الأدارية لمحافظة السليمانية وادارة كرميان، شعبة (GIS)، 2016.

خريطة (3): منطقة الدراسة عام 2016

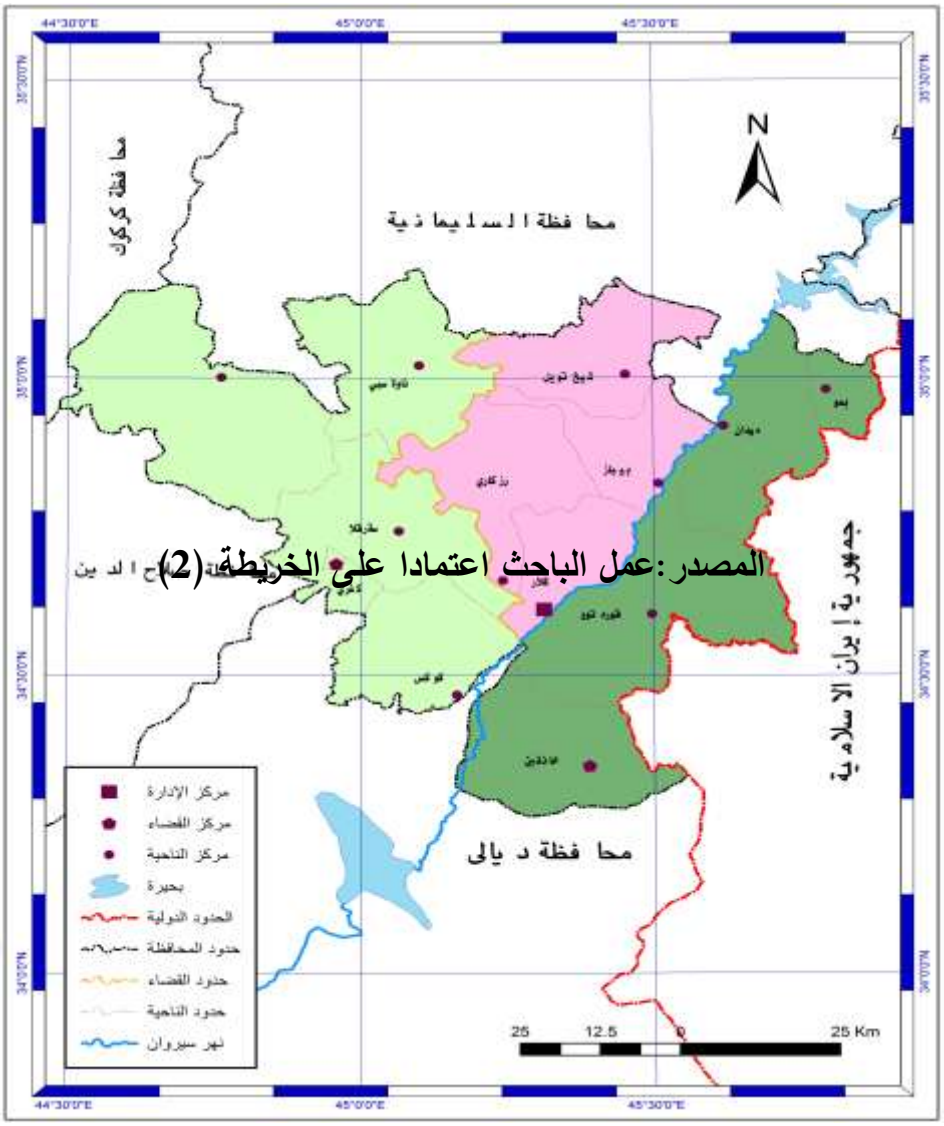

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على الخريطة (2)

وتقع اجزاء عديدة من منطقة الدراسة، ضمن المناطق المتنازعة عليها (المادة 140) بحسب الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، فضلا عن تسببها في عدم فك ارتباطها عن محافظة السليمانية لحد الان، والتي انعكس على النواحي الاقتصادية والادارية فيها .

2. الاشكال الارضية:

تؤثر معالم سطح الارض، من خلال الارتفاع والانخفاض او الانبساط والتعقيد في تحديد شكل الوحدة الادارية واتساعها. وقد ارتبطت اشكال الوحدات الادارية واحجامها في منطقة الدراسة بالعوامل الطبوغرافية ارتباطا وثيقا ،نتيجة للتنوع الشديد للمكونات التضاريسية فيها. اذ نجد تركز الوحدات الادارية في الاجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية لانبساط سطحها، في حين ينخفض هذا التركز في الاجزاء الشمالية.

3. مساحة الفروع الادارية:

تتفاوت مساحة الوحدات الادارية، نتيجة للعوامل الطبيعية والبشرية، والذي ينعكس على نحوكبير في أشكال الحدود الادارية، إذ ان المساحة الكبيرة ينتج عنها تباينا في مساحة الاقسام الداخلية فضلا عن تعدد مستوياتها الادارية[17]. ويظهر هذا التباين في مساحة الوحدات الادارية في منطقة الدراسة، نتيجة لتباين الخصائص الطبيعية فيها.

4. القاعدة الاقتصادية:

يتضح الاثر الذي تنتجه الدولة، من خلال التراكم وإعادة انتاج راس المال، في تغير المجالات المعينة لآدارتها. ، ومنها التقسيم الاداري، الذي يشكل جزءا اساسيا في بنيتها الاقتصادية، ومع الوفرات المالية الكبيرة، بعد عام 2003 لحكومة اقليم كردستان، الا ان السياسات الاقتصادية لادارة المنطقة لا زالت محدودة في تطوير امكاناتها واستثمارها.

5. السكان:

يؤثر توزيع السكان وكثافتهم في حجم الوحدات الادارية واشكالها. اذ يرتبط توزيع السكان في منطقة الدراسة على نحو خاص بالبعد التاريخي والسياسي، حيث عملت الاخيرة من خلال سياسات التهجير القسري والضبط المكاني ابان الانظمة السياسية الحاكمة للعراق، الى التضخيم السكاني في مراكز الاقضية ولا سيما م.ق. كلار التي تمثل مركز ادارة المنطقة .

6. ادارة الدولة والمشاركة الشعبية :

ان تحديد الاشكال المادية للسكان من قبل السلطة، تحدد طبيعة الحياة السياسية التي ينخرطون فيها، ومع تجدد تلك الاشكال السياسية ومنها الوظيفية الادارية، تهيء الفرص للسكان في الدخول باطر مكانية جديدة، من خلال تقسيم الرقعة الجغرافية للدولة او الاقليم السياسي، الى وحدات مساحية (ادارية) صغيرة على ادارة نفسها[18]. فضلا عن اعطاء الفرصة للسكان في المشاركة في جميع الانشطة،للتاثير في اعمال الحكومة من اجل الصالح العام، من خلال الاقتراع او الانضمام الى منظمات المجتمع المدني التي تمارس الضغط على الحكومة. وبالرغم من الجهود الحثيثة لمؤسسات المجتمع المدني ومنها الطبقة الاكاديمية لتطبيق اللامركزية الادارية في الاقليم ،تبقي حكومة الاقليم ذلك الامر ضمن وعود الاصلاح الاقتصادي والاداري حتى الوقت الحاضر[19].

التحليل الجغرافي للخريطة الادارية في منطقة الدراسة

تعد منطقة الدراسة اكثر المناطق الجغرافية تعرضا للتغيير في اقليم كردستان العراق، لكونها جزءا رئيسا ضمن المادة (140) من الدستور العراقي، التي هي محل نزاع بين حكومتي الاقليم والمركز لحد الان، الى جانب موقعها بالنسبة لمحافظة السليمانية، التي مازالت عمليات فك الارتباط والاستحداث الاداري فيها مستمرة، والتي يقع الجزء الاكبر من تلك العملية على حسابها، مما انعكس على المساحة الكلية لها.ويعتمد الدراسة في تحليل الخريطة الادارية في منطقة الدراسة على عدة معايير اهما:-

اولا- مساحة الوحدات الادارية:

تتفاوت الوحدات الادارية في منطقة الدراسة،تبعا للعوامل الطبيعية والبشرية وعلى نحو خاص جيو تاريخية الوحدة الادارية ونشأتها.

اذ تبلغ مساحة ادارة كرميان 6829 كم^2 الذي يشكل نسبة (9.2 %) من اجمالي مساحة اقليم كردستان العراق لعام 2016. وتشغل هذه المساحة ثلاث عشرة وحدة ادارية، تختلف فيما بينها مساحيا، والتي يمكن من خلال الجدول (1)، تصنيف ذلك الاختلاف الى المجموعات الرئيسة الاتية:-

أ. وحدات ادارية كبيرة المساحة:

تتمثل في الوحدات التي تتجاوز نسبتها اكثر من (12 %) من المجموع الكلي لمساحة منطقة الدراسة. وقد ضمت وحدتين اداريتين هما (نةوجول وقورةتو) وبنسبة (14 و 15 %) على التوالي، على نحو يشكلان معا نسبة (29 %) من اجمالي المساحة، حيث تقع الاولى في الاجزاء الشمالية الغربية منها، اذ تشكل الأودية المتقطعة والتكوينات الصخرية غالبية مساحتها، فضلا عن المناخ الشبه الجاف، و لاتختلف الخصائص الطبيعية في الثانية عما سبقتها، سوى ان المظهر الأرضي هنا يكون صحراويا شديد الجفاف، وقد انعكس ذلك في كثافة السكان في الوحدتين، اذ لم تتجاوز عن (2 و7 نسمة/كم^2) في كلاهما وبالترتيب.

ب. وحدات ادارية متوسطة المساحة:

تتراوح نسبة المساحة هنا بين (8 – 11 %) من اجمالي المساحة الكلية، يظهر هذا المستوى في ست وحدات هي (رزكاري و شيخ تةويل و ئاوةسبي و سةرقةلا وخانقين وميدان)، اذ تشغل نصف المساحة الكلية لمنطقة الدراسة وبنسبة (51 %) ولاتختلف الخصائص الطبيعية في وحدات هذا المستوى عن المستوى الاول، اذ تتصف كونها صحراوية شبة جافة ذات كثافات سكانية قليلة،

باستثناء ، (م.ق. خانقين و ناحية رزكاري) ينظر جدول(1)، اذ ترتفع الكثافة فيهما، كون الاولى مركز قضاء ،في حين نشأت الثانية نتيجة لعوامل سياسية وامنية خاصة في المراحل السابقة.

جدول (1) الكثافة السكانية في منطقة الدراسة عام 2016.

	الوحدات الادارية	السكان/بالف	%	المساحة/كم^2	%	الكثافة نسمة/كم^2
.1	م.ق. كلار	156574	41	خريط36.9	5	464
.2	رزكاري	39403	11	536.4	8	73
.3	بيباز	8154	2	356	5	22
.4	شيخ تةويل	2813	0.73	519.4	8	5
.5	م.ق. كفري	35276	9	63.8	1	552
.6	ئاوسبي	1331	0.35	642.1	9	2
.7	سةرقةلا	8233	2	645.7	9	12
.8	نةوجول	2213	0.58	1020	15	2
.9	كوكس	8250	2	497	7	16
.10	م.ق خانقين	102647	27	541.5	8	189
.11	قورةتو	6707	2	925.9	14	7
.12	ميدان	6498	2	623	9	10
.13	به مو	1296	0.34	121.6	2	10
.14	منطقةالدراسة	376495	100	6829.6	100	55

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على، حكومة اقليم كردستان، وزارة التخطيط، دائرة احصاء السليمانية، بيانات ادارة كرميان، 2016.

ج. وحدات ادارية صغيرة المساحة:

تبلغ نسبة المساحة في هذا المستوى بين (4 – 7 %)، اذ تظهر في ثلاث وحدات ادارية هي (م.ق.كلار وبيباز وكوكس) وبنسبة (17 %) من اجمالي المساحة ،اذ يمتدان الاولى والثانية على هياة نطاق متصل من الاجزاء الوسطى الجنوبية ، نحوالاجزاء الشمالية من منطقة الدراسة، وتتصف م.ق.كلار بارتفاع الكثافة السكانية فيها اذ تصل الى(464 نسمة/ كم^2)، في حين تنخفض هذا التركز بشكل كبير عند الوصول الى ناحية بيباز اذ لا تتجاوز(22 نسمة/كم^2)، و ذلك لمركزية م.ق .كلار ليس على مستوى القضاء فحسب، بل على مستوى منطقة الدراسة كونها المركز الاداري والتجاري، اما ناحية كوكس فقد سجلت ادنى الكثافات ضمن هذة المجموعة ، اذ بلغت (16 نسمة/ كم^2).

ح. وحدات ادارية قزمية المساحة:

يظهر هذا المستوى في الوحدات التي تشغل نسبة (1 – 3 %) في وحدتين اداريتين هما (م.ق. كفري و به مو) اذ لايشكلان سوى (3 %) من اجمالي المساحة ،ومع ذلك فانهما تختلفان في الكثافة السكانية، حيث ترتفع في الاولى اذ تبلغ (552 نسمة/كم^2) كونها مركز قضاء و ذات عمق تاريخي وحضري، في حين تنخفض في الثانية وعلى نحو كبير اذ لا تتجاوز (10 نسمة/كم^2) .

ثانيا. اشكال الحدود الادارية

يعد اتساع الاقليم السياسي او الوحدة الادارية رمزا لقوتها، وفي الوقت نفسه، عنصرا لممارسة السلطة. التي يمكن ان تتميز بحسب شكل و درجة الارتباط بين أجزاء الوحدة السياسية أو الادارية، التي يعتمد على نحو كبير على خصائص الشكل الجغرافي التي تتدرج مابين الاندماج والذي يعبر عن الشكل القريب من الدائرة او الاستطالة[20] .

تتخذ خريطة منطقة الدراسة شكلا اقرب الى المعين، اذ يبلغ معاملها وفقا لمقياس بويس كلارك (96.12) وهو مايشير الى انها اقرب الى الاندماج في شكلها الخارجي حسابيا، الا ان وجود النتوءات التي تخرج من الاطراف الخارجية للشكل، فضلا عن (الخورات) التي تتركز في الاجزاء الشمالية ،تجعل منها شكلا اقرب الى المثلث بصريا، ولاسيما وان نتائج المثلث متساوي الاضلاع يقترب حافته من الشكل المعين او المربع**. كما ان نسبة الطول الى العرض في المنطقة بلغت (103) مما يعني انها عالية الاندماج جدول (2).

وقد انعكس هذا الاندماج سواء في الشكل او في نسبة الطول الى العرض ايجابيا، في توزيع مراكز الوحدات الادارية، عن المركز الرئيس لمنطقة الدراسة والمتمثلة في م.ق.كلار، باستثناء ناحيتي ئاوسبي و نةوجول، اللتين تقعان اقصى الشمال و الشمال الغربي في منطقة الدراسة، وقد اثر هذا التباعد في صنع العديد من الاشكاليات الادارية والتنفذية، وعلى نحو خاص في ما يتعلق بالخدمات الصحية و التعليمية و البنى الاساسية مثل تجهيز الماء الصالح للشرب، الى جانب حرمانها من المشاريع التنموية، الذي انعكس على الحياة اليومية وهيمنة الاسلوب الرعوي على الانماط المعاشية والاجتماعية ،فضلا عن ضعف اندماج السكان ضمن المجال العام.

جدول (2) أشكال الوحدات الأدارية ونسبة الطول الى العرض في منطقة الدراسة

ت	الوحدات الأدارية	مقياس بويس كلارك	مفرع الشكل	نسبة الطول الى العرض	درجة الاندماج
.1	م.ق. كلار	21،7	معين	1،3	عالية الاندماج
.2	رزكاري	23	معين	1،7	متوسطة الاندماج
.3	بيباز	22،21	معين	1،3	عالية الاندماج
.4	شيخ تةويل	24	معين	1،3	عالية الاندماج
.5	م.ق. كفري	19،6	معين	1،5	عالية الاندماج
.6	ئاوسبي	18،41	معين	1،5	عالية الاندماج
.7	سةرقةلا	17،64	معين	1،7	متوسطة الاندماج
.8	نةوجول	27،8	مستطيل	1،7	متوسطة الاندماج
.9	كوكس	7،42	مربع	1،3	عالية الاندماج
.10	م.ق خانقين	10،66	مربع	1	عالية الاندماج
.11	قورةتو	32،32	مستطيل	1،2	عالية الاندماج
.12	ميدان	28،2	مستطيل	2،5	ضعيفة الاندماج
.13	بةمو	9،4	مربع	1،3	عالية الاندماج
.14	منطقةالدراسة	12.96	معين	3،1	عالية الاندماج

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على: أ.الخريطة (3) ، ب. استخدام مقياس بويس كلارك***.

ويتضح من الجدول (2) نفسه، اشكال الوحدات الأدارية و معيار نسبة الطول الى العرض ضمن منطقة الدراسة التي يمكن ايجازها على النحو الاتي:

1. تتخذ سبعة وحدات ادارية الشكل الاقرب الى المعين، مما يعني تطابق جزء كبير من الفروع الداخلية من حيث انتظام الشكل مع الشكل الخارجي لمنطقة الدراسة التي كانت اقرب الى الشكل المعين، اذ تشكل عدد تلك الوحدات نسبة (54 %) من مجموع الوحدات ضمن منطقة الدراسة، اذ تشمل غالبية الوحدات التابعة لقضاء كلار (م.ق. كلار و رزكاري و بيباز) فضلا عن ثلاث وحدات هي (م.ق.كفري وئاوسبي وسةرقةلا) من مجموع خمس وحدات تابعة لقضاء كفري، ويعود ذلك الى الطبيعة الجيمورفولوجية المعقدة للاجزاء الشمالية الغربية و الغربية لقضاء كلار، والتي تلتقي مع الاجزاء الشمالية الشرقية لقضاء كفري، على نحو تصل الارتفاعات في هذا المسار مابين (900 – 1100 م)، وقد انعكس ذلك على وجود تشوهات في شكل الخريطة الادارية لهذه المجموعة، نتيجة لاضافة مساحات غير صالحة للاستقرار او الاستثمار، اذ ان معظمها جبلية او

صخرية.وعلى الرغم من تلك التشوهات الخرائطية، الا ان هناك توازنا في انسيابية حصول السكان على احتياجاتهم، لقرب الوحدات الادارية من بعضها، فضلا عن ترابطها بشبكة من طرق النقل بالسيارات، التي تلتقي في بؤرة مكانية متمثلة ب (م.ق. كلار)، والتي تمثل في الوقت نفسة المركز الاداري لمنطقة الدراسة.ويستثنى ناحيتي شيخ تةويل و ئاوسبي، من المميزات السابقة، اذ تبتعد هاتين الوحدتين عن المراكز الرئيسة الاخر، فضلا عن انخفاض الكثافات السكانية فيهما، مما انعكس سلبا على الانسيابية الادارية و حصول السكان على احتياجاتهم.

2. ظهر الشكل المستطيل في ثلاث وحدات وهي (قورةتو و ميدان و نةوجول)، وقد اثرت في ايجاد العديد من المشكلات الادارية بين مركز الوحدات والمستقرات البشرية التابعة لها، نتيجة لتباعد المسافات بينها، والذي انعكس على انسيابية الحصول على الخدمات.

3. اما الوحدات الثلاثة المتبقة فهي (م.ق.خانقين و بةمو وكوكس) فاتصفت بالشكل الاقرب الى المربع، وعلى الرغم من ان هذا الشكل يتيح للسكان الحصول على الاحتياجات الرئيسة من الخدمات ولاسيما مع توافر طرق النقل، الا ان هذه الميزة تركزت في (م.ق. خانقين) فقط، في حين كانت عملية الانسياب غير سهلة في ناحيتي (به مو وكوكس)، اللتين تمثلان في الاساس مركزين لتجمعات ريفية.

اما بالنسبة لمعيار نسبة الطول الى العرض في منطقة الدراسة، فقد بلغت قيمتة (1.3) مما يشير الى اندماجه، في حين تباين درجة الاندماج للشكل الخارجي للفروع الادارية وفقا لهذا المعيار، كما يتبين من الجدول (2) السابق و الخريطة (4)، الذي يمكن من خلالها الوصول الى التقسيمات الاتية:-

أ. وحدات عالية الاندماج:

ويتراوح فيها المعيار بين نسبة (1 – 1.5)، وقد ضمت تسع وحدات ادارية هي (م.ق.كلار و بيباز وشيخ تةويل و م.ق. خانقين و قورةتو و بةمو و م.ق. كفري و كوكس و ئاوسبي) و التي تشكل نسبة (69 %) من مجموع الوحدات الادارية ، على نحو يتوافق الجزء الاكبر من الوحدات الادارية مع خصائص منطقة الدراسة من حيث نسبة الطول الى العرض و التي كانت نتيجتها عالية الاندماج

ب. وحدات متوسطة الاندماج:

اذ تتراوح نسبتها بين (1.6 – 2) و تضم ثلاث وحدات ادارية هي (رزكاري و سةرقةلا و نةوجول).

ج. وحدات ضعيفة الاندماج:

و تزيد نسبتها عن (2)، وقد ظهرت في وحدة ادارية واحدة وهي(ناحية ميدان).

خريطة (4): درجة الاندماج بين الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة عام 2016

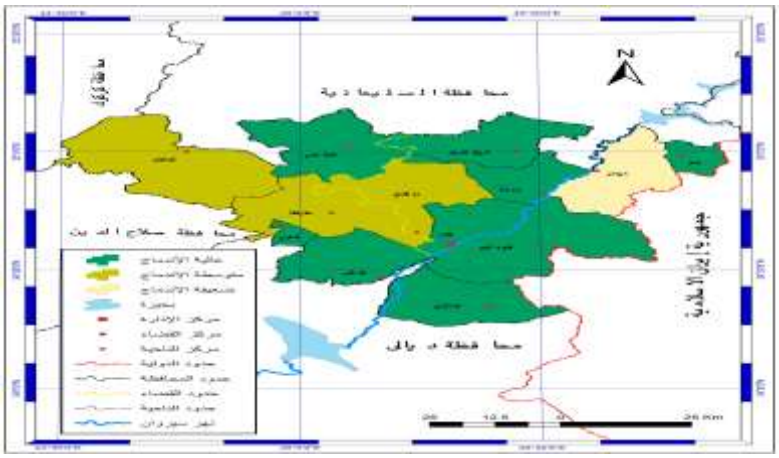

المصدر:عمل الباحث اعتمادا على جدول (2).

تتضح من خلال دراسة معاملات الاشكال ودلالاتها الجغرافية ،ان غالبية الوحدات عالية الاندماج وبنسبة(69 %) او متوسطة الاندماج بنسبة (23 %)، اذ يشكلان معا نسبة (92 %) بالنسبة لمعيار نسبة الطول الى العرض، مما يتيح فرصة الاستفادة من الشكل في وضع الخطط التنموية و تطوير و زيادة الكفاءة الادارية في عموم منطقة الدراسة، بما يتوافق مع المظاهر الطبيعية لسطح الارض و انماط التوزيع الجغرافي للسكان.

نمط اشتراك النواحي في الحدود الادارية

يتباين عدد الحدود المحيطة بكل ناحية في منطقة الدراسة، بحسب موقعها الجغرافي بالنسبة الى نهر سيروان او السلاسل الجبلية فضلا عن و قوعها في الاجزاء المركزية او الهامشية منها.

ونظرا لوقوع غالبية الوحدات الادارية في المنطقة المنبسطة والتي تشكل الاجزاء المحيطة على جانبي نهر سيروان والمتمثلة ب (بيباز وم.ق كلار و كوكس و م.ق.خانقين و قورةتو وميدان) فضلا عن وقوع (رزكاري و سةرقةلا و م.ق. كفري) في الاجزاء الوسطى و الجنوبية الغربية ذات التكوين المنسبط، فان تعدد الحدود المحيطة بالنواحي او تعقدها لاتشكل نقطة وهن في الخريطة الادارية لمنطقة الدراسة، و لاسيما ان جميع النواحي مترابطة بخطوط النقل البري بالسيارات، مما يتيح لها سهولة الحركة والاتصال بين اجزائها المختلفة، او ارتباطها من خلال تلك الشبكة النقلية مع الاجزاء الاخر من اقليم كردستان العراق، اذ تتصل حدودها الخارجية من جهة الشمال مع محافظة السليمانية عن طريق (بيباز)، ومع محافظة كركوك من جهة الغرب عن طريق (

م.ق.كفري)، في حين تتصل اجزاؤها الجنوبية من خلال (م.ق. خانقين) و الجنوبية الغربية من خلال (كوكس- جلولاء) بالعاصمة الاتحادية بغداد والمحافظات الاخرى. وقد اعطى حدودها الخارجية من جهة الشرق، بعدا دوليا ،اذ ترتبط من خلال (قورتتو) بجمهورية ايران، والتي تعد احد المنافذ التجارية الرئيسة من ايران الى اقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

و يوضح الجدول (3) نمط اشتراك الوحدات الادارية في منطقة الدراسة مع بعضها ،التي يمكن ايجازها على النحو الاتي:-

1. تشترك وحدة ادارية واحدة والمتمثلة ب سةرقةلا مع ست وحدات ادارية.
2. تشترك ثلاث وحدات ادارية وهي رزكاري و بيباز و ئاوسبي مع اربع وحدات ادارية.
3. تشترك وحدتان اداريتان هما كلار و كوكس مع ثلاث وحدات ادارية
4. تشترك خمسة وحدات ادارية وهي شيخ تةويل و كفري ونةوجول و قورتتو و مةيدان مع وحدتان اداريتان.
5. تشترك وحدتان اداريتان هما خانقين و بةمو مع وحدة ادارية واحدة.

جدول(3) نمط اشتراك الوحدات الادارية بمنطقة الدراسة في الحدود الادارية عام 2016.

اشتراك الوحدات في الحدود الادارية	عدد الوحدة الادارية	اسماء الوحدات الادارية
ست حدود	1	سةرقةلا
اربعة حدود	3	رزكاري، بيباز، ئاوسبي
ثلاثة حدود	2	كلار، كوكس
حدودان	5	شيخ تةويل، كفري، نةوجول،قورتتو، مةيدان
حدود واحدة	2	خانقين، مةيدان

عمل الباحث اعتمادا على الخريطة (3).

مشكلات الخريطة الادارية فى منطقة الدراسة

1. التفاوت الكبير فى حجم سكان الوحدات الادارية:

يتباين عدد سكان الوحدات الادارية فى منطقة الدراسة مكانياً، بحسب الاهمية الادارية و المتغيرات التاريخية و السياسية.اذ يتضح من الجدول(1) السابق، استحواذ (م.ق. كلار) على نسبة (41 %) من اجمالي السكان و هيمنتها ديموغرافيا على منطقة الدراسة، و يعود كما اشرنا الى مركزيتها الادارية و التجارية، و تلتها (م.ق.خانقين) بنسبة (27 %) وقد شكل (م.ق.كلار و م.ق.خانقين) نسبة (68 %) من المجموع الكلي للسكان، في حين جاءت (ناحية رزكاري) و

(م.ق.كفري) بالمرتبة الثالثة و الرابعة و بنسبة(11 %) و (9 %) على التوالي، و اذا تم اضافة مجموع هاتين النسبتين (20 %) الى النسبة الاولى (68 %) يتضح ان (88 %) من السكان يتركزون في اربعة وحدات إدارية، اما الوحدات التسع الاخر فقد تراوحت نسبها بين (0.34 – 2 %)، والتي لم تشكل معا سوى نسبة(12 %) من اجمالي السكان.كما يتضح صورة الانحراف في حجم السكان، من خلال الاختلاف الكبير بين اعلى تركز الذي بلغ 154674 نسمة في (م.ق.كلار) و إدنى تركز في (ناحية بةمو) البالغ 1292 نسمة، على نحو بلغ الاختلاف 153378 نسمة و هو انحراف حجمي يدل على تباين كبير،انعكس على طبيعة الكثافات السكانية.

2. التباين الكبير فى مساحة الوحدات الادارية:

تعبر الكثافة العامة عن طبيعة العلاقة بين حجم السكان و المساحة. ،اذ ان اعلى الكثافات سجلت فى (م.ق.كفري) بنسبة 552/نسمة/كم^2، في حين سجلت ادنى الكثافات في ناحيتي (ئاوسبي و نةوجول) اذ بلغت (7نسمة/كم^2) في كلاهما، وقد تراوحت الكثافات ما بين هاتين المديين،ينظر جدول(1) السابق. و يعود التباين الكبير في الكثافات الى النمط التوزيعي للسكان و طبيعة الوحدات الادارية،فسعة المساحة فى غالبية الوحدات الادارية هي في الاجزاء الشمالية و الشمالية الغربية ذات طبيعة متضرسة وأودية عميقة مثل(ئاوسبي و سةرقةلا ونةوجول)او فى الاجزاء الشرقية ذات طبيعة صحراوية وجافة مثل (قورة تو و ميدان) على نحو انخفض تركز السكان فى هذه الجهات بشكل كبير، في حين ترتفع الكثافات في الوحدات الادارية ذات المساحات الصغيرة، والتي تتمتع بخدمات إدارية و وظيفية متعددة، اذ تكون مراكز الاقضية مثل (م.ق.كلار و م.ق. خانقين و م.ق.كفري).

3. ضعف القاعدة الاقتصادية:

تنعكس طبيعة النظام الاقتصادي للدولة،على دور الوحدات الادارية فى ممارسة نشاطاتها الاقتصادية لإنتاج السلع و تقديم الخدمات.اذ عملت المركزية السياسية في النظام الاداري في إقليم كردستان العراق الى مركزية في الوظائف الادارية، وعلى نحو خاص الاقتصادية منها،ففي الوقت الذي تحتاج إدارة المنطقة و الوحدات الادارية التابعة لها ،الى ممارسة دورها في استثمار مواردها في اطار عملية التنمية الاقليمية،اذ تمتلك منطقة الدراسة،امكانات تنموية واعدة،تتمثل في استكشاف النفط و استخراجه،اذ وصلت كميات الانتاج الى 11.000 برميل يومياً، فضلاً عن ايرادات المنفذ الحدودي(برويس خان) الذي بلغ (63 و 98) مليار دينار عراقي خلال عامي 2015 و 2016 على التوالي[21]، الى جانب المبالغ التي يتم الحصول عليها من الضرائب و

الرسومات في الدوائر الحكومية (الماء و الكهرباء و المرور و غيرها) مما يشكل دخلاً يمكن ان يعمل على تطوير البنى الانتاجية للوحدات الادارية فيها، التي تعاني من مشكلات تنموية عديدة، ابرزها، البطالة، ومشكلات خدمية، لعل اكثرها تفاقما، هي مشكلة الكهرباء خلال فصل الصيف، اذ تتصف منطقة الدراسة بكونها من اكثرمناطق الاقليم ارتفاعا في درجات الحرارة ،اذ تصل على نحو عام مابين (47 – 51 م°)، وهذا يتطلب ساعات عمل اكثر للمحطات الكهربائية،التي تبلغ 125/ميغا/يوميا في حين يقدر ما تحتاج إلية منطقة الدراسة(250 – 300) ميغا/يوميا.

يتطلب التعامل مع هذه المشكلات و فورات مالية خاصة بإدارة المنطقة،ومن ثم على مستوى وحداتها الادارية،الا إن عدم التعاطي مع منطقة الدراسة على نحو متماثل كبقية المحافظات الاربعة الاخر (اربيل و السليمانية و دهوك وحلبجة)التي تديرها حكومة اقليم كردستان، وانما يتم من خلال تحديد نسبة سكانة الى مجموع سكان محافظة السليمانية،لاَرتباط منطقة الدراسة بالاخيرة لحد الان مالياً و إدارياً. إدى ذلك الى انخفاض وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية، وعلى نحو خاص بعد عام 2014 نتيجة للازمة بين حكومة إلاقليم و الحكومة الاتحادية، اذ تم تأجيل العديد من المشاريع الخدمية، توزعت على قطاعات الاسكان و النقل و المياه و المشاريع الاروائية و المتمثلة بانشاء عدد من السدود لخزن المياه، لسد الحاجات المتزايدة في منطقة الدراسة من هذا المورد، لتلبية احتياجات النشاط الزراعي الأخذ بالتوسع، ولاسيما كميات الامطار الساقطة خلال سنوات العشر الاخيرة كانت متذبذبة و متجهة نحو التناقص عن معدلاتها[22]، على نحو أثرت بشكل كبير في زراعة الحبوب الذي يمثل المحصول الرئيس في منطقة الدراسة،فضلاَ عن احتياجات التوسع في الزراعة الصيفية.

ان افتقار الوحدات الادارية لبنى انتاجية و تأجيل المشاريع فيها،انعكس على حالة التذمر لدى السكان،الذي تمثل بصورة الاحتجاجات و المظاهرات للطلب بتلك الخدمات، والذي سينعكس على الاستقرار الاجتماعي و بالتالي السياسي في الاقليم على نحو عام ومنها منطقة الدراسة،والتي ستكون لها نتائج سلبية في تقويض التماسك المكاني فى اطار الفضاء العام للاقليم.

4. التفاوت فى الاحمال الادارية و الخدمية:

تشير الاحمال الادارية الى ما يخص الوحدة الادارية من سكان و مساحة و مراكز و مدن،اذ ان توزيع هذه المؤشرات يؤثر في تزايد الضغط على الوحدة الادارية او الوصول الى درجة الضبط الاداري[23].

وقد اتضح لنا من خلال تحليل جداول السكان و المساحة و الفروع الادارية، بأن هناك تزايدا في الاعباء ضمن مراكز الاقضية، كونها تمثل النواة المركزية للخدمات و فرص العمل، ففي الوقت

الذي نجد ان مستشفى في كل من تلك المراكز (كلار و خانقين و كفري و رزكاري) والتي تمثل الحجم السكاني 35000 نسمة الحد الادنى لها، نلاحظ غياب هذه الخدمة الرئيسة في الوحدات التسع الاخر التي لم تبلغ عتبة ذلك الحجم. ان التفاوت الكبير فى طبيعة الخدمات الرئيسة الاجتماعية و الترفيهية، ادى الى تباين الهرمية الادارية، الذي انعكس على هجرة السكان من مدن الى اخرى، او من القرى الى المدن، والتي كانت مدينة كلار مركز إدارة كرميان (منطقة الدراسة) البؤرة الرئيسة الجاذبة لها، مما انعكس على المنظومة البيئية و الاقتصادية فى اطار التركيب البيئي للاستيطان الحضري و الريفي لمنطقة الدراسة، ولعل إرتفاع سعر قطعة الارض السكنية في (م.ق.كلار) قد بلغت اكثر من 14000 دولار في مطلع عام 2014، في حين لم تتجاوز 4000 دولار في مطلع عام 2004، وهي بذلك بلغت إرتفاعاً اعلى من سعر قطعة الارض السكنية في السليمانية و هولير.

إن إرتباط غالبية السكان بالوظائف الحكومية التي تركزت على نحو رئيس في مركز الادارة (م.ق.كلار) فضلاً عن خدمات التعليم الحكومي والخاص و المراكز التجارية والثقافية، يدفع بسكان جميع الوحدات الادارية في الرغبة للوصول الى هذه الوحدة الرئيسة.

5. إرتباط بعض الوحدات الادارية بالحدود القبلية:

ترتبط استمرارية بعض الوحدات الادارية في منطقة الدراسة بالاطار القبلي و ليس بالحجم السكاني و الموارد

الاقتصادية.ويتمثل ذلك فى ثلاث وحدات ادارية هي نواحي (نوجول وئاوسبى و شيخ تةويل) اذ شكلت هذه الوحدات المراكز الريفية لعشائر الداودة و الزنكنة و الجاف، منذة الادارة العثمانية للعراق ومنها ولاية الموصل،الا إن تعرض هذه المناطق الى عمليات الابادة الجماعية عام 1988، ادى الى إبادة غالبية سكانها او ترحيل ماتبقى منهم الى المجمعات القسرية.

وبعد انتفاضة عام 1991عاد بعض سكان هذه المستوطنات الى قراهم ضمن الحدود الادارية للوحدات الثلاث السابقة ،و التى تحولت بقرار إداري الى مراكز حضرية بمستوى(ناحية)دون تطوير البنى الاساسية لها.

الخريطة المقترحة لمنطقة الدراسة

ثمة عناصر جغرافية رئيسة معتمدة في تخطيط الادارة و على نحو رئيس السكان و المساحة و الامكانات الاقتصادية،اذ تحدد تلك العناصر البناء التنظيمي للوحدات الادارية و تشكيلاتها ،فضلا عن تحديد حدودها، بغية ضمان عدالة التوزيع النسبية للخدمات في مناطق و اقاليم الدولة.

وقد اظهرت الخريطة الادارية لمنطقة الدراسة التوازن في توزيع الوحدات الادارية على رقعتها الجغرافية بأستثناء نواحي(نةوجول و ئاوسبى و شيخ تةويل) و مع ذلك فأن هناك اختلالاً كبيراً في العلاقة بين عدد السكان و المساحة،فضلاً عن التفاوت في الموارد الاقتصادية.

تتطلب عملية رسم الخارطة المقترحة،إعادة التوازن في إنتاج تلك الثلاثية(السكان و المساحة و الموارد الاقتصادية)والتي يمكن تصوره في مستويين:

المستوى الاول: استحداث بعض الوحدات الادارية او دمجها.

المستوى الثاني: استغلال اقليم اللامعمور.

يتركز المستوى الاول في الاجزاء الغربية و الوسطى الغربية من منطقة الدراسة،وعلى نحو خاص في قضاء كفري،اذ يرتفع عدد السكان في مركز القضاء،على نحو تبلغ الكثافة السكانية فيها(552 شخص/ كم^2) ،في حين تنخفض هذه الكثافة بشكل كبير في ناحية سةرقةلا المجاورة و التابعة للقضاء،الى جانب مجاورتة سبع وحدات اخرى،والذي يتصف بأمتداد نحو الجنوب ،لذلك يمكن استحداث وحدة إدارية جديدة،تعمل على تقليل الضغط السكاني في مركز قضاء كفري الى جانب تشجيع هجرة السكان من مركز قضاء كلار اليها ،اذ تتصف الاخيرة كونها ذات ثقل سكاني كبير، على نحو تشكل نسبة(41 %) من مجموع سكان منطقة الدراسة.

2. إتضح من خلال مقياس (بويس كلارك) و نسبة الطول الى العرض، ان ناحية (نةوجول)تحتل موقعاً طرفياً بعيداً في الخريطة الادارية لمنطقة الدراسة، انعكس في صعوبة توصيل الخدمات لها و تطويرها من مستوطنة حضرية ذات بنى ريفية الى مستوطنة حضرية ذات بنى مدنية. ونتيجة لبعدها عن مركز قضائها والمتمثلة بقضاء كفري ب اكثر من(34) كم في حين تكون اقرب الى مركز قضاء طوزخورماتوو،فان دمجها مع الاخيرة، يعطي فرصة اكبر للتكامل في الامكانات والبنى الاساسية ولاسيما الصحية و التعليمية ،الى جانب تقارب البنى الاجتماعية و القبلية في الوحدتين ،اذ تمثل غالبية سكانها من قبائل الداودية الكردية، فضلا عن كون كلتا الناحيتين تقعان ضمن المناطق المتنازعة عليها في الدستور العراقي الدائم.سيكون الخيار الافضل.

المستوى الثاني: استغلال أقليم اللامعمور

تشكل اجزاء اللامعمور نسبة (18 %) من اجمالي مساحة منطقة الدراسة، اذ تقع فى شريط يمتد من الاجزاء الغربية بدءاً من الاجزاء الشمالية من مركز قضاء كفري مروراً بناحية سةرقةلا ليمتد حتى يصل الى اجزاء الغربية من ناحية بيباز و الاجزاء الجنوبية من ناحية شيخ تةويل.و يتنوع الجزء اللامعمور طوبوغرافياً،اذ يتخللها الجبال و الاودية، كما يتقطعها مجارى المياه الموسمية، فضلاً عن الينابيع و الكهاريز، وقد ادى انجاز طريق النقل البري بالسيارات،الذي يخترق

اللامعمور من جنوبه حتى نهاية اجزاءه الشمالية ،على نحو يصل منطقة الدراسة، مع مركز مدينة السليمانية.

يتيح ما تقدم امكانية التعامل و استغلال اللامعمور على نحو مستقل و توجيهه تنموياً، بما يتوافق بين ندية المكان و رغبة الاستثمار، الذي يصلح على نحو رئيس في الاستثمار الزراعي والسياحي،تضطلع الاولى في إنتاج المحاصيل الرئيسة و على نحو خاص الحبوب، في حين تعمل الثانية على زيادة الدخل السياحي و توفير فرص عمل جديدة لسكان منطقة الدراسة، بما ينعكس ايجابياً على البنية المكانية لقوة الاقليم.

و على ضوء ما تقدم، فأن الخريطة المقترحة لمنطقة الدراسة يظهر كما في خريطة (5)، الذي فكت إرتباط وحدة ادارية (ناحية نةوجول) واستحدثت وحدة ادارية جديدة ،كما أقترحت إقليماً تنموياً جديداً.

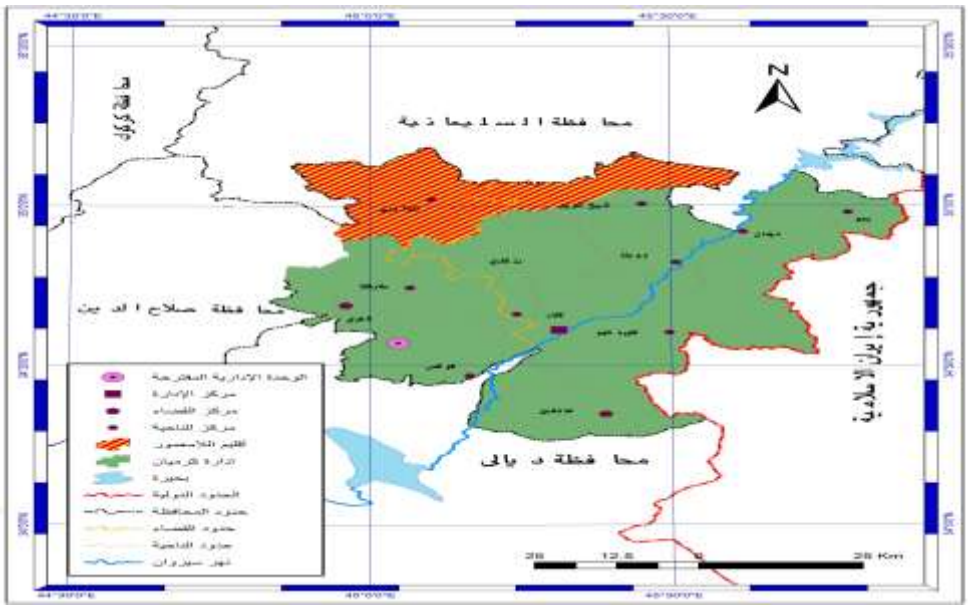

خريطة (5) الخريطة المقترحة لمنطقة الدراسة

الأستنتاجات:

توصلت الدراسة الى النتائج الرئيسة، التي يمكن عرضها على النحو الأتي :

1. تتجه الجغرافيا الأدارية، نحو تنظيم و محاولة اعادة انتاج مستويات السلطة في الاطار المكاني للدولة، عبر التنظيم الهرمي، الاول الدولة وهو المستوى المركزي ،والثاني الأقليمي أو المحلي (مستوى مادون الدولة)، الذي يمثل اللامركزية.
2. لايشار الى منطقة الدراسة كوحدة ادارية مستقلة باسم إدارة كرميان قبل عام 2006، وانما كانت غالبية اجزائها تقع ضمن محافظة كركوك (قضائي كفري و كلار و نواحيها)، فضلا عن وقوع (قضاء خانقين و نواحيها) ضمن محافظة ديالى.
3. صعوبة تحديد هويتها الجغرافية، بسب قوى الشد و الجذب بين حكومة الاقليم و الحكومة المركزية، نتيجة لتعطيل المادة (140) من الدستور العراقي، التي تقع اجزاء عديدة من منطقة الدراسة بضمنها.
4. تتركز غالبية الوحدات الادارية في الأجزاء الجنوبية و الجنوبية الغربية من منطقة الدراسة، لأنبساط سطحها، في حين ينخفض هذا التركز على نحو كبير في الأجزاء الشمالية، نتيجة لتعقد مظاهر سطح الارض.
5. على الرغم من ان غالبية الوحدات الأدارية كبيرة أو متوسطة المساحة و بنسبة (29 و 51 %) على التوالي، الا ان وقوعها في المناطق المتضرسة و شبة الجافه جعل الحجم السكاني و كثافاتها منخفضة، بأستنساء مراكز الأقضية الرئيسة و المتمثلة في (كلار و كفري و خانقين) فضلا عن ناحية رزكاري.
6. اظهر استخدام مقياس بويس كلارك ان سبع وحدات ادارية تاخذ الشكل الاقرب الى المعين، وثلاثة وحدات اخر تاخذ الشكل المستطيل، في حين اخذت الوحدات الثلاثة المتبقية الشكل الاقرب الى المربع، اما منطقة الدراسة فاتخذت الشكل الاقرب الى المعين، على نحوتقلل من المشاكل التنفيذية، اذ تتصف غالبية وحداتها بالتقارب فضلا عن توفر شبكة من طرق النقل بالسيارات.
7. تبين من دراسة معاملات الاشكال و دلالاتها الجغرافية، ان غالبية الوحدات الادارية عالية الاندماج، كذلك منطقة الدراسة، مما يتيح فرصة الاستفادة من الشكل في وضع الخطط التنموية و زيادة الكفاءة الادارية في عموم المنطقة.
8. تشترك غالبية الوحدات الادارية بحدود ادارية لاكثر من وحدة ادارية، وتزداد نسبة الاشتراك في الاجزاء الجنوبية الغربية، عما سواها من الجهات الاخر.

9.ادى التباين في المساحة والسكان مابين الوحدات الادارية، الى تزايد الاعباء ضمن مراكز الاقضية، كونها النواة المركزية للخدمات وفرص عمل.

10.ساقت المركزية في الوظائف الادارية وعلى نحو خاص الاقتصادية، الى ضعف تنمية القاعدة الاقتصادية في غالبية الوحدات الادارية، على نحو جعلتها تعتمد على الانفاق الحكومي والوظائف الحكومية، والحيلولة دون استثمار لمواردها.

التوصيات

1.تحديد الهوية المكانية لمنطقة الدراسة، بتطبيق المادة (140) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، وتشكيل مجلس خاص بها يكون قادراً على متابعة مشكلاتها الادارية والاقتصادية.

2.التحول من النظام المركزي (المنغلق) اداريا الى اللامركزية ، لربط منطقة الدراسة ، على نحو اوسع مع
الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية الاخر، مع ما تتمتع بة منطقة الدراسة من امكانات بشرية وطبيعية واعدة، ستعمل على امتزاج هوياتي ،ضمن مجال الدائرة الجمعية.

3.تعديل قانون السلطة المحلية، على نحو يتكيف مع التطورات العالمية لمفهوم الحوكمة ، بما يحقق انتخاب لرؤساء الوحدات الادارية بدلا من التعيين او التوافقات الحزبية والسياسية.

4.اشراك الوحدات الادارية في اعادة البنى الانتاجية كي تسطيع حل مشكلاتها الاقتصادية والتنموية، من خلال اعطائها نوع من الاستقلالية المالية في استثمار مواردها.ولكن يخشى على عملية الاشراك هذة ،ان لاتؤدي وظيفتيها،نتيجة للفساد.

5.اعادة التوازن بين التوزيع الجغرافي للسكان ومساحة الوحدات الادارية، بتقليص التفاوت بالانجذاب نحو مراكز الاقضية الرئيسه بدعم الوحدات الاخر برفع مستوى قدراتها في الانضمام والاندماج عبر الخريطة المساواتية للانتاج.

6.مراعاة الضوابط المكانية في انشاء الوحدات الادارية، بما يحقق الكفاءة في تقديم الخدمات للسكان ، ويجنبها العشوائية او الاسس القبلية والشخصنة في استحداثها.

7.استثمار اللامعمور في منطقة الدراسة، ولاسيما وانه يشكل نسبة (18 %) من اجمالي المساحة ، لصنع فرص عمل جديدة، لتقليل، تضخم الوظائف الادارية الحكومية ، والاكتظاظ السكاني وكثافتها في مراكز الاقضية.

8.يرى الباحث ضرورة ، محاولة تعديل او تنقيح او تطوير مقياس (بويس كلارك) بما يضمن انضمام اشكال هندسية –مكانية ،مثل المثلث ،ولاسيما ان المثلث متساوي الابعاد ، يقترب نتائجة

من حافة الشكل المعين او المربع ،الذي يشيران الى الاندماج ،في حين يكون المثلث متساوي الابعاد ذو شكل غير نظامي ،ولاسيما في المناطق المتضرسة والوعرة ،كما هو في اجزاء رئيسة من منطقة الدراسة.

الهوامش:

1..بيتر هاجيت ،الجغرافيا تركيبة جديدة ،ترجمة محمد السيد غلاب ،ط1،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،1996،ص.547

2.فتحي ابوعيانة ،الجغرافيا السياسية ،ط2، 2005،دار المعرفة الجامعية،ص.22

3.محمد ازهر السماك ،الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين ،دار ابن اثير ، الموصل ،2008،ص.49

4.محمد محمود الديب ،الجغرافيا السياسية منظور معاصر،ط6،مكتبة الانجلو المصرية ،2008،ص86.

*سيتم اعتماد (م.ق) عن عبارة مركز القضاء للاختصار.

5.محمد حجازي محمد،الجغرافيا السياسية ،بدون مكان طبع،1997،ص.288

6.عبدالعظيم احمد عبدالعظيم،محافظات الوجة القبلي ،دراسة في الجغرافيا الادارية ،اطروحة دكتوراة،(غ.م)،كلية الاداب ،جامعة الاسكندرية،2000،ص.2

7.كولن فلنت ،جغرافية الحرب والسلام ،ترجمة د.عاطف معتمد واخرون،ط1،ج2،المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،العدد2017،2765،ص.235

8.برتران بادي وبياربيرنبوم،سيوسيولوجيا الدولة ،ترجمة جوزف عبداللة وجورج ابي صالح ،ط1،مركز الانماء العربي ، بيروت ،بدون سنة طبع ،ص.95

9. john agnew,a companion to political geography, Blackwell publishing,2003,p.318.

10.جوردن برانش ،الدولة الخرائطية ،ترجمة جلال عزالدين وعاطف معتمد ،ط1،الشبكة العربية للابحاث والنشر ،بيروت ،2017،ص.238

11. peter j. taylor and colin flint.political geography,fourth edition,pearson .ed.limited,2000,p,

12. Henri *Lefebvre* "The *production of space*" translated by Donald Nicholson, Balckwell, 1991.

13.فيتال كبيونى،سناجق كركوك والسليمانية في نهاية القرن التاسع عشر ،من الفرنسية ،د.نجادي عبدالله ،مجلة الاكاديمية الكردية ،العدد(25)،2013،ص.186.

14.طة الهاشمي ،مفصل جغرافية العراق ،ط1،مطبعة دار السلام ،بغداد ،1930،ص.554.

15.الشيخ محمد الشاكلي ،كرميان دراسة في التاريخ والمكان والسياسية،ط1،مطبعة كارو ،السليمانية، 2003، ص27-32.

16.مقابلة مع السيد احمد باور ،استاذ التاريخ الحديث المساعد،كلية التربية،جامعة كرميان،بتاريخ،13-8-2017.

17.عباس غالي الحديثي وخالد محمد بن عمور،منطقة الجبل الاخضرفي ليبيا دراسة في الجغرافيا الادارية ،مجلة الأستاذ،كلية التربية ،جامعة بغداد،العدد203، 2012،ص.1598.

18.نيكولاس بولانتزاس،نظرية الدولة ،ترجمة ميشيل كيلو ،ط1،دار التنوير ،بيروت،2007،ص.171.

19.مقابلة مع السيد فيصل علي خورشيد،رئيس المنتدى الاقتصادي في اقليم كردستان،بتاريخ،26-8-2017.

** يقدم الباحث الشكرالى د.سركوت غازي سالار مدرس نظم المعلومات الجغرافية والسيد محمد مهدي مدرس الاحصاء والنمذجة الجغرافية المساعد،لملاحظاتهما حول الاشكال الرياضية وفقا لمقياس بويس كلارك.

20.عباس الحديثي وخالد محمد بن عمور ،مصدر سابق ،ص1602،

***تم الاعتماد في استخدام مقياس بويس كلارك على .عيسى علي ابراهيم ،الاساليب الاحصائية والجغرافيا،دار المعرفة الجامعية ،1999،ص72-76.

21.مقابلة مع السيدغالب علي ،عضو مجلس محافظة السليمانية ،بتاريخ ،29-7-2017.

22. sarkawt ghazi salar,geomorphic analysis for water harvesting in garmiyan ,collage of science ,university of sulaimani,2013,p42.

23.عبدالعظيم احمد عبدالعظيم ،مصدر سابق ،ص231.

المصادر

اولا..المصادر العربية

1. ابراهيم ،عيسى علي ،الاساليب الاحصائية والجغرافيا ،دار المعرفة الجامعية ،.1999
2. ابوعيانة، فتحي ،الجغرافيا السياسية ،ط2،2005،دار المعرفة الجامعية.
3. بادي، برتران وبياربيرنبوم،سيوسيولوجيا الدولة ،ترجمة جوزف عبداللة وجورج ابي صالح ،ط1،مركز الانماء العربي ، بيروت ،بدون سنة.
4. برانش، جوردن ،الدولة الخرائطية ،ترجمة جلال عزالدين وعاطف معتمد ،ط1،الشبكة العربية للابحاث والنشر ،بيروت ،.2017
5. بولانتزاس، نيكولاس،نظرية الدولة ،ترجمة ميشيل كيلو ،ط1،دار التنوير ،بيروت،.2007
6. الحديثي، عباس غالي وخالد محمد بن عمور،منطقة الجبل الاخضرفي ليبيا دراسة في الجغرافيا الادارية ،مجلة الأستاذ،كلية التربية ،جامعة بغداد،العدد203، .2012
7 .الديب، محمد محمود ،الجغرافيا السياسية منظور معاصر،ط6،مكتبة الانجلو المصرية ،.2008
8. السماك، محمد ازهر ،الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين ،دار ابن اثير ، الموصل،.2008
9. الشاكلي، الشيخ محمد ،كرميان دراسة في التاريخ والمكان والسياسية،ط1،مطبعة كارو ،السليمانية،.2003
10. عبدالعظيم، عبدالعظيم احمد،محافظات الوجة القبلي ،دراسة في الجغرافيا الادارية ،اطروحة دكتوراة،(غ.م)،كلية الاداب ،جامعة الاسكندرية،.2000
11. فلنت، كولن ،جغرافية الحرب والسلام ،ترجمة عاطف معتمد واخرون،ط1،ج2،المركز القومي للترجمة،القاهرة ،العدد2765، .2017
12. كبيونى، فيتال،سناجق كركوك والسليمانية في نهاية القرن التاسع عشر ،من الفرنسية ، نجادي عبداللة ،مجلة الاكاديمية الكردية ،العدد(25)،.2013
13. محمد، محمد حجازي،الجغرافيا السياسية ،بدون مكان طبع،.1997
14. هاجيت، بيتر ،الجغرافيا تركيبة جديدة ،ترجمة د. محمد السيد غلاب ،ط1،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،.1996
15. الهاشمي، طة ،مفصل جغرافية العراق ،ط1،مطبعة دار السلام ،بغداد ،1930.

ثانيا: المصادر الأجنبية

1. Henri Lefebvre “The production of space” translated by Donald Nicholson, Balckwell, 1991
2. john agnew,a companion to political geography, Blackwell publishing,2003.
3. peter j. taylor and colin flint.political geography,fourth edition,pearson .ed.limited,2000.
4. Sarkawt Ghazi Salar, Geomorphic Analysis for Water Harvesting Using GIS Technique in Selected Basins – Garmiyan /Iraqi Kurdistan Region, Collage of Science, University of Sulaimani, 2013 .